مكانة قواعد الحذر في جهود البنوك المركزية المتخذة لمواجهة كوفيد-19

The place of caution rules in the efforts of central banks are Taking in Response to COVID-19

تروش نور الدين [1]، عيساوي عز الدين [2]،

[1] كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة الجزائر ، noureddine.TERROUCHE@umc.edu.dz

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية الجزائر، aissaoui.azedine2018@gmail.com

مخبر فعلية القاعدة القانونية جامعة بجاية

تاريخ الإرسال : 2020/05/30 تاريخ القبول:2020/07/06 تاريخ النشر: جويلية 2020

الملخص:

تعد جـائحة فيروس كورونا (Covid-19) حدثًا غير متوقع ومدمر للاقتصاد العالـمي نهيك عن كونه حدث تـاريخي بحق. إنها بمثـابة كاشف عن مكامن الضعف المالية ويختبر النظـام الاقتصـادي بعد الأزمة المـالية لسنة 2008.

تواصل الحكومات في مختلف أنحاء العالم إتخاذ خطوات حاسمة للحد من الخسائر الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وقد اتخذت عدة إجراءات إستثنائية على صعيد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية.

دعت الصدمة المفاجئة إلى إستجابة سياسية سريعة وواسعة النطاق ، وأبرزت إجراءات البنوك المركزية مرة أخرى دورها المركزي في إدارة الأزمات وكذا التخفيف من التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي من خلال تدابير مالية ونقدية وتدابير احترازية كلية استثنائية.

الكلمات المفتاحية: قواعد الحذر ، البنوك المركزية ، بنك الجزائر ، جائحة كورونا ، كوفيد-19.

Abstract:

The Corona Virus (Covid-19) pandemic is an unexpected and devastating event for the global economy, not to mention a truly historic event. It reveals the financial weaknesses and tests the economic system after the financial crisis2008 ,Governments around the world continue to take decisive steps to limit the economic impact of COVID-19. Many countries

الاسم الكامل: نورالدين تروش ، الإيميل المهني:noureddine.TERROUCHE@umc.edu.dz

have taken extraordinary monetary and fiscal policy measures the coronavirus (Covid-19) pandemic is a major disruptive event for the global economy.

The sudden shock called for a speedy and massive policy response, and central bank measures once again highlighted its central role in crisis management It is revealing financial vulnerabilities and testing the post-financial crisis economic system. Central banks and international financial institutions are seeking to mitigate the immediate impact on the real economy through extraordinary fiscal, monetary and macroprudential measures.

Key words: caution rules, central banks, bank of Algeria, corona virus, covid-19**.**

المقدمة:

إن التفشي الواسع النطاق لفايروس كورونا covid-19 خلال الثلاثي الأول من عام 2020 ، وضع دول العالم امام رهانات حقيقية جعلتها في حالة استنفار قصوى ودفع بها إلى إيجاد حلول لمجابهة تداعيات الأزمة الصحية العالمية الراهنة ، فقد كان لهاته الجائحة صدمة ذات طابع مختلف، اذ لم يسبق للاقتصاديات الحديثة أن عايشت مثيلا لها، حيث عطلت نشاط معظم الكيانات والأجهزة الاقتصادية دون سابق إنذار.

على إثر هاته النازلة هبت كل المؤسسات الدولية بمعية حكومات دول العالم لتكريس حزمة من السياسات الكفيلة بمواجهة التداعيات الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن انتشار الفايروس نظرا للبعد العالمي لتأثيراتها، إذ إستلزم هذا التحدي التاريخي تكتل وتظافر جهود أعضاء المجموعة الدولية لإحداث استجابة قوية على صعيد سياساتها وذلك بمنحها الأولوية في المعالجة وتنفيذ إجراءات الاحتواء الملائمة للأزمة التي عصفت بإقتصاديات الكيانات و زعزعت اسقرا ر مالية الدول جمعاء دون استثناء.

ضمن هذا المنطلق ولمواجهة المخاطر الناجمة عن انتشار فيروس كورونا والوقاية منه، أصدرت البنوك المركزية تعميماً موجهاً الى كافة المؤسسات المالية التابعة لها، يتضمن مروحة وحزمة من الإجراءات الإحترازية والطارئة لمواجهة مخاطر إنتشار فيروس كورونا وذلك إّما في شكل إلتزام تولد عن تكتلات وإتفاقات دولية أو إقليمية أو بشكل منفرد حسب حالة كل دولة.

يندرج موضوع هذا المقال في إطار السياسات المستحدثة التي إنتهجتها الدول من خلال البنوك المركزية لمواجهة الوباء بإيعاز من الهيئات المالية الدولية وعليه فالإشكال الذي تسعى هذه الدراسة لحله هو ما مصير و مآل تطبيق قواعد الحذر في جهود البنوك المركزية المتخذة لمجابهة جائحة كورونا ؟

وبغية توضيح وتفسير هذه الإشكالية يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية

- ✓ ماهي الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية بإعتبارها عصب ومحرك الجهاز المصرفي للدول لمجابهة تداعيات الأزمة الصحية العالمية؟

- ✓ الى مدى وفقت الدول والهيئات في سياساتها المتبعة لإنتقاء وإختيار التدابير للتصدي للأثار الوخيمة على إقتصاديات العالم ؟

- ✓ هل التدابير المتخذة تضمنت تفعيلا لقواعد الحذر أم تعطيلا لها وإن كانت هي التي تعمل على ضمان سلامة الجهاز المصرفي ؟

لمعالجة المشكلة البحثية تم وضع عدة فرضيات تتمثل في:

- ✓ عدم معرفة الفيروس وكيفيات الوقاية منه جعلت جل سياسات الدول المتخذة لمجابهة الوباء متدبدبة وارتجالية .

- ✓ أن البنوك اعتادت على الإحتياط والحذر من الأزمات الإقتصادية التي هي من صنع ادوات المال والتي تنجم عن الإخلال بقواعد الحذر ولم تضع في الحسبان تداعيات ازمة صحية عالمية تؤثر على الإقتصاد العالمي.

1- كلما تكاثفت الجهود الدولية في مجال اتخاذ القرار وتبادل الخبرات كلما خفت اثار الأزمة على اقتصاديات الدول .

منهجية الدراسة

لدراسة الموضوع تم الإعتماد على منهجين أساسيين المنهج التحليلي الوصفي .

المنهج الوصفي بغية الوقوف على تفاصيل الأزمة الصحية العالمية وتبيان تداعياتها وأثارها على إقتصاديات الدول، وكذا عملنا من خلال المنهج التحليلي على إستقراء و تحليل الأساليب المعتمدة والمتبعة من قبل البنوك المركزية لمجابهتها ومدى نجاعتها .

للإجابة عن هذه الإشكالية تناولنا التقسيم الثلاثي التالي :

1- تداعيات الازمة الصحية العالمية على اقتصاديات الدول.
2- دور البنوك المركزية في التصدي لتداعيات جائحة كورونا .
3- تقييم وإدارة المخاطر لتداعيات الازمة المصاحبة لسياسة التصدي للأزمة.

هذا على العموم، أّما التفصيل فسياتي بيانه كما يلي :

1- تداعيات الازمة الصحية العالمية على اقتصاديات الدول :

إن أزمة فيروس كورونا تختلف عن الأزمة المالية العالمية من حيث الطبيعة والمنشأ وكذا الأثر، فماهي إلا نتاج لوضع اللإستقرار المالي والذي يتمكز على محورين هما المالية العمومية ممثلة في حجم العجز الموازني و المؤسسات المالية والمصرفية والتي تقاس بمؤشرات الملاءة ، أما الأزمة الحالية فإنها ليست ناشئة عن إختلالات الأسواق المالية على شاكلة نظيرتها، لكنها تعكس فقط المخاوف الكامنة حول الضرر المحتمل الناجم عن انتشار الفيروس، والذي لا يمكن للسياسة النقدية التأثير عليه[1].

ولمجابهة أثار الجائحة بات لزاما على الدول أن تدعم الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأكثر تضررا من تفشي الفيروس، ولتحقيق هذا الهدف، بدأت بالفعل في تنفيذ جملة من الإحترازات، وذلك برصد حِزَم الدعم المالي التي أعلنتها الحكومات في بلدان العالم قاطبة، وتشكل الإجراءات المالية والمؤقتة التي تُطبَّق في الوقت المناسب أمرا ضروريا لضمان ألا يؤدي وقف النشاط المؤقت إلى أضرار أكثر دواما في القدرات الإنتاجية للاقتصاد وفي المجتمع ككل[2].

1.1- الفايروس والعولمة سر انتشار الوباء على المستوى العالمي:

إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تفرض رهانا وتحديا تاريخيا، نظرا لإنتشار الوباء بوتيرة جد متسارعة، إذ تأثرت به معظم الدول بشكل مباشر في ظرف وجيز. ولم تعد هذه الأزمة تكتسي طابع الوطنية أو الإقليمية ولا تنحصر في بؤرة معينة، بل طالت عدة أماكن مشكّلة جائحة عالمية تتطلب إستجابة دولية ملحة، خاصة بعد التصريح الذي أدلت به منظمة الصحة العالمية في بيان ها بتاريخ 20 أفريل 2020[3] بعدما ثبت تفشيه ليمس غالبية الدول في ظل غياب رؤية واضحة عن كيفية إنتشاره، ما دفع بالمتعاملين الإقتصاديين على المستويين الدولي والوطني إلى إبداء مخاوفهم إزاء المخاطرة في السوق جراء تحول تفشي هذا الفيروس وإنتشاره بسرعة ليصبح جائحة عالمية، مما ساهم في الإنهيار الحاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها المعتادة في أسواق الائتمان، كما سجلت فروق العائد ارتفاعا خاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، وقروض الرفع المالي، والدين الخاص، حيث وصل نشاط الإصدار إلى حالة من التوقف. وهبطت أسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي، حيث أدت كل هذه العوامل والظروف السوقية المتقلبة إلى عزوف المستثمرين وعدم إقبالهم على المخاطرة، مع إنخفاض حاد ومفاجئ في عائدات سندات الملاذ الآمن[4].

بعد مناقشة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية للوضع المتأزم خلصت الى وضع عدة جوانب يجب النظر اليها بحكمة والتعامل معها بحزم وجدية:

- ✓ التأثير المحتمل على الاقتصاد العالمي في سياق ما نعرفه وما لا نعرفه عن فيروس كورونا.
- ✓ التركيز على أساليب وكيفيات فهم والتعامل مع الأزمة، وكيف للدول الأعضاء وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الأخرى تقديم المساندة على نحو فعَّال ومُنسَّق لأولئك الذين تأثروا بهذه الأزمة.
- ✓ تكثيف التعاون الدولي وتبادل الخبرات لاسيما من البلدان التي توجد في خط الدفاع الأول للتصدي لهذا الوباء.

وعليه فإن الأزمة أثرت على قواعد جد مهمة في السوق لتشمل جانبي الميزان العرض والطلب. وبذلك إختل الجانب الأول بسبب الإعتلال ويعزى ذلك لجهود الإحتواء المبذولة لتقيد الحركة والتنقل ذرءا لإنتشاره في أماكن واسعة، وإرتفاع تكلفة ممارسة الأعمال بسبب تقييد عملية التصدير، وتضييق الائتمان . وعليه بات توقف انتشار الوباء وانحساره مرهون بمدى فعالية الإجراءات المتخذة و حسن اختيار مضامينها و زمن مباشرتها.

ولهذا عمدت الدول على ايجاد إجراءات على صعيد السياسات المالية والاقتصاد الكلي لمعالجة الأزمة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الآثار الاقتصادية والتخفيف من وطئتها، ويجب مراعاة إتسامها بحسن التوقيت، وتكون موجَّهةً إلى القطاعات ومنشآت الأعمال والأسر الأكثر تضرر[5].

إن الوضع الراهن وضع سريع التطور يستلزم على البنوك المركزية توفير سيولة كافية لإبطال أثر المخاطر على الاستقرار المالي، ويتطلب درجة عالية من التنسيق فيما بينها.

2.1- تزايد الحاجة في ظل الأزمة الى ضمان الإستقرار المالي العالمي:

تسعى سياسة المصارف المركزية إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية، خاصة في ظل عالمية الوباء وإنتشار الفيروس، مما شكل تحدياً على الاستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً بفعله من خلال إحتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، هذا ما إستدعى التعجيل بتكريس إجراءات إحترازية من قبل البنوك المركزية، بشكل يحافظ على سلامة القطاع المالي وإستمراريته وفق قواعد الحذر، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وإعسارهم عن التسديد، وكذا الحفاظ على تصنيفهم الإئتماني، والمحافظة على التوازن بين حماية الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي.[6] وذلك لا يتأتى إلا بإشراك كل الأطراف الفاعلة الآتي ذكرها:

- ✓ **البنوك التجارية :** ينبغي عليها إستخدام هامش أمان رؤوس الأموال والسيولة من أجل استيعاب الخسائر وضغوط التمويل. وكذا ضرورة إهتمامها بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي

المالي الرقمي للزبائن، كما تبرز في هذه المرحلة أهمية تطوير مبادئ إستخدام التقنيات المالية الحديثة بشكل آمن خاصة في ضوء التزايد الملحوظ في الإعتماد عليها إبان الأزمة الحالية، مع تأكيدها على ضرورة مواصلة اهتمام البنوك ببسط رقابتها على حماية بيانات العملاء وحماية المستهلك المالي مع تفعيل إستخدام الهوية الرقمية ونموذجKYC (Know Your Customer)[7] والتوقيع الإلكتروني.

- ✓ **مديرو الأصول :**لضمان الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة المرتبطة بالتدفقات الخارجة الكبيرة، ينبغي للأجهزة التنظيمية أن تشجع مديري الأموال على الاستخدام الكامل لأدوات السيولة المتاحة حيثما كان ذلك في صالح أصحاب الحصص المستثمرة[8].

- ✓ **الأسواق المالية :**ينبغي تعزيز صلابة الأسواق من خلال إجراءات دقيقة، ومحددة بوضوح، ومعلنة بالشكل الملائم، على غرار آليات وقف التداول.

بذلك كان رد فعل السياسة غير مسبوق، حيث إستجابت الحكومات والبنوك المركزية والهيئات الإشرافية بجرأة وحزم وإبداع للحد من عواقب التوقف المفاجئ المتزامن في الإنفاق والنشاط الاقتصادي والتمويل وأداء الأسواق المالية. على وجه الخصوص، اتخذت إجراءات سياسية ضخمة وغير مسبوقة من جانب البنوك المركزية والسلطات الأخرى لمنع الانهيار المالي الذي كان سيضاعف من الانخفاض في النشاط الحقيقي[9].

2- دور البنوك المركزية في التصدي لتداعيات جائحة كورونا :

تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا ومحوريا في التصدي للأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي والوطني على حد سواء، وتتخذ البنوك المركزية سياساتها وفقا للقوانين المنظمة لوظائفها وكذا على نحو يساير الإملاءات التي تخضع لها والمفروضة من لدن حكومات الدول بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وضمان توازن السوق[10]. وبذلك تستخدم المصارف المركزية لممارسة هذا الدور الكلاسيكي المنوط بها ولتحقيق الأهداف المسطرة أدوات السياسة النقدية التي تتناسب مع تركيبة الاقتصاد.

وتقوم بهذا الدور في الحالات العادية، وعند الأزمات تعمل بوسائل ومجهودات غير مألوفة لديها في ممارسة أدوارها، اذ تستخدم أدوات غير تقليدية للتصدي للأزمات ولانعكاساتها على النشاط الاقتصادي بالأساس، إذ سبق وأن استخدمت البنوك المركزية هذه الأدوات المستحدثة في مواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واستطاعت أن تعيد التوازن للاقتصاد العالمي والأسواق المالية، ومن أشهر هذه الأدوات برنامج التيسير النقدي وشراء السندات[11].

يرى "فيليب هيلدبراند" في مقال بعنوان "على البنوك المركزية التحرك لمساعدة الحكومات في التصدي لفيروس كورونا"، أن التحدي المتمثل في الاستجابة للتأثير المدمر لفيروس كورونا هو لحظة حاسمة لهذا الجيل من صناع السياسات الاقتصادية[12].

وعليه فمن المؤكد أن البنوك المركزية ستعيد هذه التجربة معتمدة في ذلك اساسا على استخدام مجموعة من الأليات لمواجهة تداعيات الفايروس "كوفيد 19"، و في سابقة تاريخية لجأت البنوك المركزية إلى حلّ يتعارض مع الممارسات المالية الحديثة، ألا وهو التمويل المباشر للحكومات[13].

1.2- الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي:

في إطار الجهود المبذولة من قبل الدول اجتمع كل من وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية تحت رئاسة المملكة العربية السعودية بتاريخ 23 مارس 2020، لدراسة ومناقشة تأثير وباء "كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي والعمل على تنسيق الجهود الدولية لمواجهة هذا التحدي العالمي تم الإتفاق والخروج بالتوصيات الآتية :

- ✓ العمل على رصد تطور وإنتشار وباء"كوفيد 19"، ومدى تأثيره على الأسواق والظروف الاقتصادية وإتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم الاقتصاد خلال هذه المرحلة الحرجة وبعدها.
- ✓ التسريع بوضع خطة عمل مشتركة لمجموعة العشرين تحدد الإجراءات الفردية والجماعية التي اتخذتها مجموعة العشرين في إطار سياسة مجابهة النازلة.
- ✓ ضرورة دعم دور صندوق النقد الدولي، والعمل بالتنسيق مع البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، في حشد جميع الموارد المتاحة واستكشاف التدابير الإضافية اللازمة لدعم الاستقرار المالي وتخفيف القيود المفروضة على السيولة من أجل الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية.

وتأسست على هامش هذا الإجتماع خارطة طريق ترمي إلى ضرورة تكثيف الجهود المشتركة لمجموعة العشرين والعمل بحزم وبطريقة منسقة لتقديم الدعم اللازم، بما يعمل على استقرار الاقتصاد العالمي، وإستعادة الثقة، والحد من الآثار الاقتصادية السالبة. وضرورة قيام مجموعة العشرين بتعزيز تعاونها في التصدي لوباء "كوفيد 19"ووضع رؤية للإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها أن تعزز الانتعاش السريع في الاقتصاد وتحفز إمكانية تحقيق نمو اقتصادي أقوى[14].

هذا وتلاها إنعقاد إجتماع ثاني افتراضيا عبر وسائط التقنية التحاضر عن بعد لوزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين بتاريخ 31 مارس 2020 بهدف الوصول إلى أرضية إتفاق لتنفيذ التزامات القمة الأولى، وذلك بما يشمل المحاور التالية:

✓ **جهود التعاون الدولي المستقبلية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد:** تكليف منظمة الصحة العالمية في إطار مبادرة الجاهزية العالمية لمواجهة الأوبئة بإجراء تقييم لمدى جاهزية دول العالم لمواجهة الوباء وتحديد الفجوات القائمة بهدف صياغة تدخلات فعالة للمواجهة، ورصد الموارد اللازمة لذلك ومطالبة الدول بالانفتاح فيما يتعلق بمشاركة كافة المعلومات ذات العلاقة.

✓ **تخفيف التداعيات على الاقتصادات الفقيرة** طالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدائنين الثنائيين بوقف تحصيل الديون من الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، كما سيكون من المهم أيضا أن يقوم الدائنون الآخرون بدور مماثل وفق دور مأمول من مجموعة العشرين لبناء توافق في الآراء حول مساندة الأعضاء الأشدفقراً على تجاوز هذه الأزمة.

✓ **تدابير عاجلة :**أكدت العديد من البلدان أهمية التركيز في المرحلة الحالية على التدابير العاجلة لضمان توفير السيولة من خلال ترتيبات مبادلة العملات ما بين البنوك المركزية SWAPS Arrangements، وتوسيع نطاقها عالميا لضمان توفير السيولة. وضرورة التركيز على الترتيبات الطارئة الداعمة للسيولة من قبل البنوك المركزية وخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل.

في هذا الصدد وعلى المستوى الإقليمي أعلن اتحاد المصارف العربية، في بيانه تحت عنوان " المصارف المركزية العربية اتخذت إجراءات لمواجهة آثار انتشار فيروس كورونا"، وأشار إلى أنّ " تأثير هذا الوباء على الإقتصاد العالمي ومن ضمنه الإقتصادات العربية، دفع الحكومات العربية وبالتعاون مع مصارفها المركزية إلى إتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية والاستعدادات الطارئة في المجالات المالية والمصرفية والنقدية لتخفيف آثار انتشار الفيروس على مختلف القطاعات الاقتصادية والأسواق المالية ."

وفي هذا الإطار حرص صندوق النقد العربي على تقديم الدعم لدوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية التي ترمي إلى تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، وعلى ضوء المناقشات التي تمت في الإجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الإستقرار المالي وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم إصدار مجموعة من المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على مقومات الإستقرار المالي.[15]

2.2- الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني:

لم تتأ الجزائر على غرار باقي الدول عن إتخاذ الإجراءات الإحترازية لمواجهة أثار الوباء على الإقتصاد الجزائري ، ورصدت من خلال ذلك ترسانة من النصوص التنظيمية ذات الصلة بالجائحة لاسيما منها :

- ✓ مرسوم تنفيذي رقم20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته[16].
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 الذي يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد-19)) ومكافحته[17].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم20-72 المؤرخ في 28 مارس 2020 والمتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات المعدّل والمتّمم[18].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم20-86 المؤرخ في 02 افريل 2020 والمتضمن تمديد الأحكام بتدابير الوقاية من إنتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد-19)) ومكافحته[19].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم20-100 المؤرخ في 19 افريل 2020 والمتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من انتشار وباء كورونا(كوفيد-19) ومكافحته[20].

هذا يصب في الإطار العام للسياسات المتخذة من قبل الدولة، أما فيما يخص الإجراءات الخاصة المتخذة من قبل الأجهزة التنظيمية كل في مجال إختصاصته والتي لا تخرج بأي حال من الأحوال عن الأسس العامة المسطرة، ويجدر بالذكر في هذا المقام ما بادر به بنك الجزائر بإعتباره بنك البنوك من إجراءات جاءت كرد فعل سريع على إنتشار الجائحة التي أحدثت طوارئ إقتصادية في البلاد من جراء إنخفاض الطلب وإعتلال العرض نتيجة تطبيق إجراء الحجر الجزئي المنزلي لبعض الولايات والكلي للبعض الأخـــر، والتي أدت بدورها إلى تأزم الأوضـــاع وظهور مخاطر جديدة في مجـــال المستحقـــات غير المنتجة.

كما عمد بنك الجزائر منذ الوهلة الأولى لظهور إرهاصات الأزمة إلى تبني حزمة من الإجراءات الوقائية لا سيما منها المتعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الإحترازية المفروضة على البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر[21].

على ضوء المستجدات التي عرفتها الإقتصاديات العالمية والتي لم تسلم منها الجزائر من جراء تفشي الفايروس، إذ كانت لها أثار جد وخيمة منها إنخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية كون إقتصادياتها قائمة بالأساس على الريع النفطي، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية ببنك الجزائر بتاريخ 10 مارس 2020 تخفيض متطلبات الإحتياطي من 10 % الى 08 % وكذا تخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25 % ليستقر عند 3.25 % وهذا ساري المفعول إبتداءا من 15 مارس 2020،

وإن كانت هذه التدابير المتخذة ترمى أساسا الى تحرير هوامش السيولة، وكذا إتاحة الوسائل الإضافية للبنوك والمؤسسات المالية لدعم تمويل الإقتصاد الوطني[22]. ليواصل بنك الجزائر في ذات السياق تخفيض متطلبات الإحتياطي مرة أخرى من 08 % الى 06 % على أن تكون سارية المفعول إبتداءا من تاريخ 15 ماي 2020[23].

إلى جانب كل ما سبق وفي نفس المسعى حث بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية على إتخاذ جميع التدابير لمكافحة الجائحة خاصة منها ما تعلق بتشجيع التعاملات الإلكترونية ووسائل الدفع دون رسوم وعمولات وهذا تجنبا لإنتقال العملاء إلى مقرات المؤسسات إحتراما لشروط التباعد الإجتماعي للعاملين والمتعاملين على حد سواء، كل هاته الإجراءات إتخذت بموجب المذكرة الإعلامية الموجهة للبنوك بتاريخ 24 مارس 2020[24].

في هذا الصدد، تم إصدار التعليمة رقم 05-2020 مؤرخة في 06 أفريل 2020[25]، المتعلقة بالإجراءات الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي تشكل قواعد حذر لضمان إستقرارها والمكرسة تنفيذا لإلتزامات الدولة الجزائرية مع الهيئات المالية العالمية. هذه التدابير ستبقى نافذة وسارية المفعول الى غاية 30 سبتمبر 2020 و هذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الإقتصادية وتتعلق أساسا بمايلي:

- ✓ تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة الى حد 60% .
- ✓ إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الإلتزام بوضع وسادة الأمان.
- ✓ منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون العملاء المتعثرة خلال فترة إنتشار الوباء .
- ✓ إمكانية منح قروض جديدة للعملاء الذين إستفادو من إجراءات التأجيل او إعادة الجدولة.

وبحسب تصريح محافظ بنك الجزائر السيد أيمن عبدالرحمان بتاريخ 26 افريل 2020[26] في كلمة له في إطار فعاليات الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ظهرت أربع تحديات رئيسية لفترة ما بعد الأزمة يجب العمل على تجسيدها من خلال مايلي :

- ✓ العودة إلى نمو شامل ومستدام الذي سمح بدوره بإنشاء الثروة وفرص العمل .
- ✓ وضع سياسات نقدية ومالية وسياسات سعر الصرف من شأنها الاستجابة تدريجيا على المدى المتوسط لمشاكل العجوزات في الميزانية وفي ميزان المدفوعات.
- ✓ إنشاء آليات ديناميكية لمعالجة الديون.
- ✓ الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

يتضح مما سبق أن بنك الجزائر كان له دور فعال في ظل الظرف الإستثنائي، حيث عرف تجاوب فوري مع تداعيات الأزمة منذ الوهلة الأولى وكان سباقا في ذلك وفق ما هو مقرر من لدن الهيئات المالية الدولية والإقليمية على غرار صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

3 تقييم وإدارة المخاطر لتداعيات الازمة المصاحبة لسياسة التصدي للأزمة :

لطالما تنامى دور إدارة الأزمات في السابق، لكنه تزايد بشكل ملحوظ على ضوء المستجدات التي يواجهها المجتمع الدولي في ظل الأزمة الراهنة، وتتسع هذه الأخيرة يوما بعد يوم في ظل بيئة متغيرة ومتسارعة الإيقاع لتلقي بأثارها الوخيمة على النشاط الاقتصادي والمالي من منطلق أنّها كيفت بطبيعتها على أساس قوة قاهرة [27]، ولما قد تخلفه من انعكاسات على المنظومة البنكية، وعليه هل التدابير المتخذة من بصدد مجابهة الجائحة كفيلة بالتخفيف من وطأة الآثار الناجمة عنها؟

1.3- مدى قدرة الجهاز المصرفي في مواجهة الأزمة:

أكثر من أي وقت مضى تحتم على الدول تنسيق جهودها من أجل بدء العمل في وضع إطار تنظيمي مطور للقطاع المالي. على إثره قامت برفع الحد الأدنى لمعايير الجودة وحجم رأس المال المصرفي والسيولة المصرفية بدرجة كبيرة، ونجحت المجموعة الدولية خاصة بعد أزمة 2008 في بناء نظام مصرفي أكثر صلابة يهدف إلى حيازة أوعية إحتياطية وقائية أعلى من الحد الأدنى الإلزامي، بحيث يمكن السحب منه بأمان في الأوضاع المتأزمة بشكل قادر على التصدي ومجابهة الأزمات[28]، ويبقى السؤال الذي يتبادر إلى أذهان صناع السياسات هو كيف ينبغي لهم الاستعداد لمواجهة هذا الأمر؟

عكف الخبراء في المجال المصرفي على إيجاد وصفة للنظام المصرفي تتضمن حلول لمواجهة هذا الوضع الإستثنائي على شاكلة الأخصائيين في المجال الطبي، وذلك من أجل وضع آليات كفيلة بالحد والتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية العالمية، ولعل أهم ما خلصت إليه الأبحاث المنجزة بمعية صندوق النقد الدولي، هذا الأخير بما لديه من منظور عالمي تجارب ميدانية يشهد لها مايلي :

- ✓ **عدم تغيير الإجراءات:** فتغيير القواعد الإجرائية أثناء الأزمة يتسبب في زيادة القرارات الإرتجالية الغير مدروسة العواقب ويساهم في خلق حالة اللإستقرار، والأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة؛ فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات التجارية، نظرا لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد.

- ✓ **استخدام الهوامش الوقائية :** على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة إستخدام إحتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك. فقد قامت البنوك بتكوين هذه الإحتياطيات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير مما هو مفروض بموجب المعايير التي

تضمنتها مقررات لجنة بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض[29].

✓ **تشجيع تعديل القروض:** ينبغي على البنوك أن تتخذ إجراءات أكثر مرونة لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين المعسرين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة، كما يتوجب عليها توخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف.

✓ **عدم إخفاء الخسائر:** على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر، والتزام أساليب الإفصاح والشفافية التي تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية؛ بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم، مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008.

✓ **إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم :** من أجل العمل على زيادة الشفافية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد وكذا إعفاءات من الغرامات التأخيرية، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز التوجيهات المتضمنة في إطار اتفاقية بازل المتعلقة بكفاية رأس المال.

✓ **تعزيز التواصل :** تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق. وبينما يزداد الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات يمكن التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية.

✓ **التنسيق الدولي:** من المسلم به أن الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي. وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي. فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف، وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته. وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الاستقرار المالي" و"لجنة بازل للرقابة المصرفية" على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

2.3- مآل تطبيق قواعد الحذر في ظل اجراءات مواجهة الأزمة :

في عز الأزمة قامت لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية بتخفيف وتأجيل تطبيق متطلبات بازل III[30]، وهي واضع المعايير العالمية الرئيسة للتنظيم التحوطي للمصارف وتوفر منتدى للتعاون في

المسائل الإشرافية المصرفية، وتتمثل ولايتها في تعزيز تنظيم المصارف والإشراف عليها وممارساتها في جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

تقدم اللجنة تقاريرها لمجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف وتعد الهيئة المسؤولة عن وضع القواعد المصرفية الدولية، حيث نشرت اللجنة توضيحات تقنية لضمان أن تعكس المصارف أثر هذه التدابير في الحد من المخاطر عند حساب إحتياجاتها من رأس المال التنظيمي، تتعلق وثيقة التوجيهات التقنية بالتدابير الاستثنائية التي إتخذتها الحكومات والمصارف للتخفيف من أثر وباء كورونا، وحساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وكررت اللجنة تأكيد أهمية الأطر المحاسبية المتوقعة للخسائر الائتمانية كمقياس إستشرافي للخسائر الائتمانية، وتتوقع أن تواصل المصـــارف تطبيق الأطر ذات الصلة لأغراض المحاسبة. وتشـــارك اللجنة بنشاط في مناقشات مع المجالس الدولية لوضع المعايير للمحاسبة ومراجعة الحسابـــات، وشركـــات مراجعة الحســـابـات، ومنظمي الأسـواق بشـــأن أثـــر فيروس كورونا في هذه الأطر.

ولاحظت لجنة بازل في نفس السياق أن أطر توقعات الخسائر الائتمانية ليست مصممة بحيث تطبق على نحو آلي تلقائي، مؤكدة أنه ينبغي للمصارف أن تستخدم المرونة الكامنة في هذه الأطر لمراعاة الأثر المخفف لتدابير الدعم الاستثنائية المتصلة بوباء كورونا.

إضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الانتقالية للخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار النظام المحاسبي. توفر التعديلات مرونة أكبر في تقرير إذا ما كان ينبغي التدرج في أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية ذلك، وإتفقت اللجنة والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تأجيل مرحلتي التنفيذ النهائيتين لإطار متطلبات هامش خسائر الاعتمادات لمدة عام واحد[31].

وحيث قررت كذلك بدء دخول متطلبات رأس المال الجديدة حيز التنفيذ، المقرر أصلا لعام 2022، سيتم تأجيله لمدة عام واحد بسبب الأزمة الصحية العالمية التي فرضها فيروس كورونا. وتم أيضا تمديد الموعد النهائي الممنوح للمصارف للإمتثال للقواعد الجديدة لمدة عام واحد.

وعليه فإن قرار لجنة بازل الأخير يشير في مضامينه أن تطبيق متطلبات رأس المال الجديدة كان سينطوي بالفعل على رفع تكلفة الائتمان وتقليل الاستثمار، كما سوف يضاعف المصاعب التي تواجه الصناعة المصرفية لا سيما في أوروبا التي تشهد بلدانها اجتياح كبير لفايروس كورونا. لذلك فإن هذه الخطوة أتخذت على أمل أن تتمكن المصارف والجهات الرقابية من إستخدام جميع مواردها للإستجابة لعواقب فيروس كورونا. وهذا يعني دعم مواصلة توفير الخدمات الحيوية للإقتصاد الحقيقي في مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العالم[32].

كما حاولت بعض المؤسسات الدولية إصدار مبادئ توجيهية عامة حول تعامل البنوك المركزية مع فيروس كورونا المستجد، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية على النحو التالي:

- ✓ أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الاقتصادي، وأن تنطبق على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي.
- ✓ أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للبنوك جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.
- ✓ ولكي لا تؤدي الإجراءات إلى تقويض مصداقية سياسات المصرف المركزي على المدى الطويل، ينبغي أن تكون مؤقتة.

إن جائحة فيروس كورونا لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. فهي مأساة بكل بمعانيها، كما أنها صدمة اقتصادية شديدة الوقع تتطلب رد فعل سياسيًّا طموحًا ومنسقًا وعاجلًا على جميع الجبهات لدعم الأشخاص الطبيعية والمعنوية المعرّضة للخطر[33]، لذا يجب أن تحافظ السياسة النقدية على سيولة القطاع المالي، وأن تضمن ظروف تمويل داعمة لجميع القطاعات في الإقتصاد، وينطبق هذا بالتساوي على جميع الأطراف الفاعلة في الحقل الإقتصادي.

وقد أثرت الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها البنوك المركزية تفاديا لإنتشار فيروس كورونا على الحركة الإقتصادية بصفة عامة والإنتاجية بصفة خاصة، حيث إنعكس ذلك بشكل مباشر خاصة على الإلتزامات التعاقدية، وعليه فإن يتوجب سلوك الإستخدام المتدرج لمثل هذه لأدوات السياسة الإحترازية الكلية، وإختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والإحترازية. والعمل على إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء فيروس كورونا المستجد الاجراءات المواكبة، وذلك في إطار المجهودات الاستباقية التي تقوم بها الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للوباء على الاقتصاد الوطني[34].

الخاتمة

مما سبق يتبين أن تحليل المشهد الإقتصادي الحالي سواء على المستوى الدولي والإقليمي او على المستوى الوطني وخصوصا في الجانبين النقدي والمالي يظهر متغيرات وتحديات واسعة باتت تؤثر في مستقبل الإقتصاديات وأدائها التنموي لذا أصبح من الضروري رسم سياسات فعالة وخيارات لتجاوز الإختلالات المسجلة وتجنب الأثار السلبية الناجمة عن تفشي الفايروس ولن يتأتى ذلك إلا بعد توافر جهود المجموعة الدولية .

وعليه فإن الدراسة مكنت من التوصل الى النتائج التالية :

الإستخدام المتدرج لأدوات السياسة الإحترازية الكلية، وإختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والإحترازية التي تشكل قواعد حذر مصرفية يمكن من الخروج من الأزمة الراهنة بأقل الأضرار.

العمل على توجيه التشريعات والتنظيمات وكذا التعليمات في هذه المرحلة الحرجة بشكل يستوجب التركيز على أولويات تحديات الوباء والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية لا غير، فضلا عن محاولة تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد وكذلك حث البنوك التجارية على القيام بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة تحقيقا لسياسة التباعد الإجتماعي.

أن تقوم المصارف المركزية في ظل الأزمة الراهنة بشكل دوري بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية غير محسوبة لأيٍ منها.

مراجعة خطط استمرارية العمل والتأكد من جهوزية القائمين عليها لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية، وكذلك مراجعة فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخُطط الإنعاش المستخدمة بات مستوجبا أكثر من أي وقت مضى، وعليه فإّنه يتحتم على البنوك بدورها إتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير احترازية تتسم بطابع الوقائية لضمان إستمرارية العمل وتوفير احتياجات العملاء المصرفية على نحو ما هو مسطر من قبل البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية.

الهوامش

1 - BERNANKE Ben and YELLEN Janet, « The Federal Reserve must reduce the long-term damage caused by the Corona virus", Series Coronavirus: the economic cure, Available at: *Financial Times*, March 18, 2020. https://www.ft.com/content/01f267a2-686c-11ea-a3c9-1fe6fedcca75 .

2- تقرير الراصد المالي، صندوق النقد الدولي، عدد إبريل 2020، منشور على الموقع https://www.imf.org/ar/Publications/FM .

3- بيان مشترك المنظمة العالمية للصحة ، وكالات الأمم المتحدة تصدر نداء عاجلاً لتمويل نظام إمدادات الطوارئ العالمي لمكافحة فيروس كوفيد-19، المنظمة العالمية للصحة، 20 افريل 2020، منشور على الموقع https://www.who.int/ar/news-room/detail/27-08-1441-un-agencies-issue-urgent-call-to-fund-the-global-emergency-supply-system-to-fight-covid-19

4 - تقرير الاستقرار المالي العالمي ، صندوق النقد الدولي ، صادر بتاريخ 14 افريل 2020، منشور على الموقع :

https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial-stability-report-april-2020 ، زيارة بتاريخ 2020/05/16 على س 02 و20د

5- PELLIER Jean-Denis, « Prorogation des délais (Covid-19): qu'en est-il du délai butoir ? », *Recueil Dalloz* , 2020, p.716

6- تقرير الاستقرار المالي العالمي، مرجع سابق ،ص 05.

7 Note de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier CTRD N° 179/CPF/16 du 15/11/2016 fixé le modèle de la fiche KYC, document non publié

8 -تقرير الاستقرار المالي العالمي، مرجع سابق ص 06

9- CARSTENS Agustin, "Countering Covid-19: The nature of central banks" policy response, Zurich, 27 May 2020, https://www.bis.org/speeches/sp200527.htm

10 - عبد العظيم الأموي، "البنوك المركزية وأزمة كورونا"، عربية سكاي نيوز ، الجزائر ، منشور بتاريخ 07 افريل 2020، الموقع زيارة بتاريخ 2020/05/16 على س 02 و30د
https://www.skynewsarabia.com/blog

11 - المرجع السابق، ص 03

12- HILDEBRAND Philippe, "Central Banks Must Evolve to Help Governments Fight Coronavirus", Financial Times, March 24, 2020, Available at: https://www.ft.com/content/b8fa16c6-6d11-11ea-89df-41bea055720b.

13- **بثينة فرج محمد،** "خيارات إقتصادية للحد من تداعيات ازمة كورونا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، ابو ظبي، تقرير منشور بتاريخ 30 مارس 2020 ، على الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5449

14- Islamic Development Bank (2020), "ISDB Group's Statement on Coronavirus", March 2020. Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus .

15- المبادئ الإرشادية العامة التالية حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على مقومات الإستقرار المالي، صندوق النقد العربي، ماي 2020، منشور على الموقع https://www.amf.org.ae/ar/papers/central-banks-to-deal-with-covid-19-implications-on-financial-stability-arab

16- مرسوم تنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 21 مارس 2020، يتضمن تدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد رقم 15، صادر بتاريخ 21 مارس 2020، منشور على الموقع :https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

17 - مرسوم تنفيذي رقم 20-70 لمؤرخ في 24 مارس 2020، يحدد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19 ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد رقم 16، صادر بتاريخ 24 مارس 2020 .

18- مرسوم تنفيذي رقم 20-72 مؤرخ في 28 مارس 2020 يتضمن تمديد إجراء الحجر الجزئي المنزلي إلى بعض الولايات ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد رقم 17، صادر بتاريخ 28 مارس 2020 المعدّل والمتّمم لاسيما بالمرسوم التنفيذي رقم 20-92 المؤرخ في 05 افريل 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 20 صادر في 05 افريل 2020 و المرسوم التنفيذي رقم 20-102 المؤرخ في 23 افريل 2020 ج رع 29 صادر في 2020/05/14 و المرسوم التنفيذي رقم 20-121 المؤرخ في 14ماي 2020 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد رقم 29 صادر في 2020/05/14 .

19- مرسوم تنفيذي رقم 20-86 مؤرخ في 02 افريل 2020 يتضمن تمديد الأحكام بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)) ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 19 صادر بتاريخ 02 افريل2020.

20- مرسوم تنفيذي رقم20 -100 مؤرخ في 19 افريل 2020 يتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 23 صادر في 19 افريل 2020.

21- مقرر رقم 20-01 المؤرخ في 02 جانفي 2020 يتضمن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 15 صادر في 21 مارس 2020 .

22-تعليمة بنك الجزائر رقم 02-2020 المؤرخة بتاريخ 10 مارس 2020 ،المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 والمتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية، ص 13، منشورة على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2020ar.pdf

23 -تعليمة بنك الجزائر رقم 06-2020 المؤرخة بتاريخ 10 مارس 2020 ،المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 وكذا تعليمة بنك الجزائر رقم 02-2020 المؤرخة بتاريخ 10 مارس 2020، المتعلقتين بنظام الإحتياطات الإجبارية، ص 13، منشورة على الموقع-https://www.bank-of algeria.dz/pdf/instructions2020ar.pdf

24 - مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية حول الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس كورونا(كوفيد-19) ، مؤرخة 24 مارس 2020 ، منشورة https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2020ar.pdf

25 - تعليمة بنك الجزائر رقم 05-2020 مؤرخة في 06 أفريل 2020 بتحديد الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بتخفيض بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، منشورة https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions2020ar.pdf

26- ايمن عبدالرحمان، "السياسة الظرفية الطارئة التي قامت بها الجزائر لمكافحة انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد-19)"، الكلمة في إطار فعاليات الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الجزائر، 26 افريل 2020، منشور على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_26042020gouv.pdf

27 -ZIADIE Roland, « L'impact du Covid-19 sur les contrats commerciaux », *AJ Contrat*, 2020, p.176.

28- TOBIAS Adrian et ADITYA Narain, « Préserver la sûreté du système bancaire pendant la crise du COVID-19 », article publie le 31 mars 2020 sur site :

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog033220-maintaining-banking-system-safety-amid-the-covid-19-crisis, viste le 05/15/2020a 02 H37 mn.

29- BASEL COMMITE, Basel Committee sets out additional measures to alleviate the impact of Covid-19 , 03 April 2020 https://www.bis.org/press/p200403.htm

30 - obcit ,

31- ماجد الجميل، "لجنة بازل تضع تدابير إضافية للتخفيف من أثر كورونا في النظام المصرفي العالمي"، الإقتصادية – جريدة العرب الإقتصادية الدولية، جنيف، منشور بتاريخ 07 افريل 2020 على الموقع https://www.aleqt.com/2020/04/07/article_1799206.html زيارة بتاريخ 2020/05/22 على الساعة س13 و 32 د.

32 -عدنان احمد يوسف، "اجراءات احترازية متوقعة"، صحيفة الغد الأردنية الإلكترونية، الأردن ، منشور بتاريخ 01 افريل 2020 ، على الموقع https://alghad.com/%D8%A5%

33- CHRISTINE LAGARDE, The ECB Will Do Everything Necessary to Counter the Virus, Financial Times, March 19, 2020, Available at**:** **https://www.ft.com/content/281d600c-69f8-11ea-a6ac-9122541af204**

34- بلال بوشعاري، "اثر حالة الطوارئ الصحية على سداد القروض"، مجلة القانون والأعمال الدولية – العدد 27 أبريل 2020– جامعة الحسن الأول المغرب، ص 07.

https://www.droitetentreprise.com/?p=19593&fbclid=IwAR0IrVgAcAH2aa2YZttbJimFCzvqT7R0BzsauJ520efQu62gq30ZB_nDSZA